



Al Meera الميرة

الميرة

تقرير الحوكمة الرابع

٢٠١٣





الفهرس

٤	المساهمون
٦	مجلس الإدارة
١٠	لجان المجلس
١٣	أمين سر المجلس
١٣	معلومات المساهمة
١٤	حقوق أصحاب المصالح
١٤	نظام الرقابة الداخلية
١٤	صفقات الأطراف ذات العلاقة
١٤	المدققون الخارجيون
١٤	سياسة توزيع الارباح
١٤	سياسة المكافآت
١٤	الإمتثال
	تطوير عمليات الحوكمة
١٥	الخطوات التي تم إتخاذها لتحقيق الإمتثال بقانون
١٥	حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA
١٦	الشركات التابعة



الميرة
Al Meera



كلمة رئيس مجلس الإدارة

يطيب لي أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة الرابع لشركة الميرة للمواد الإستهلاكية (شركة مساهمة قطرية) الذي يغطي السنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، مسلطاً الضوء على التطورات الأخيرة في إطار حوكمة الشركات. لقد أعدّ التقرير وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات المدرجة في بورصة قطر الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية في ٢٧ يناير ٢٠٠٩ وغيره من الأنظمة والقوانين المعمول بها في دولة قطر ونظام سوق المال القطري.

وانطلاقاً من حرصنا على تلبية متطلبات الجهات ذات الاختصاص في دولة قطر، وتطلعنا نحو الرقي المتواصل بالعمل في الشركة ونتائج أداؤها، فأنا حريصون على إصدار تقرير حوكمة الشركة بصفة سنوية لعرضه على مساهمي الشركة في إجتماع الجمعية العامة. والله الموفق.

عبدالله بن خالد القحطاني
رئيس مجلس الإدارة

تقرير حوكمة الشركة

تنطوي حوكمة الشركة على نظام داخلي يشمل السياسات، والأفراد والعمليات بهدف تحقيق مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، من خلال التوجيه الفعال ومراقبة الأنشطة الإدارية باستخدام فطنة إدارة الأعمال بالإضافة إلى الموضوعية والنزاهة. نحن في شركة الميرة، نؤمن أن حوكمة الشركات هي أسلوب حياة وليست مجرد إلزام قانوني. كما أننا نرى في حوكمة الشركات مصدر إلهام وتُعزز ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

ومن أجل خدمة شركائنا بشكل أفضل، تلتزم شركة الميرة بتطوير ودعم بنية حوكمة للشركة تعكس أعلى معايير الرقابة والاستقلالية والشفافية. إن الإطار التوجيهي لإنشاء بنية حوكمة الشركة تم توفيره في قانون حوكمة الشركات المدرجة الذي أصدر من هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA CGC") بتاريخ ٢٧ يناير ٢٠٠٩، في حين أن المرجعية العامة هي للقوانين المعمول بها والأنظمة الأخرى لدولة قطر و بورصة قطر.

إن بيان الحوكمة يسلط الضوء على العناصر الرئيسية لنظام الحوكمة وقد صُمم ويُنفذ ليحتوي على متطلبات الحوكمة في شركة الميرة للفترة المشمولة في التقرير من ١ يناير ٢٠١٣ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣.

١. المساهمون

إن شركة الميرة تحترم وتقدّر قيمة حقوق مساهميها، وقد أرسيت آليات إدارة حقوق المساهمين في النظام الأساسي للشركة لضمان احترامها بطريقة عادلة ومنصفة. فالحقوق المنصوص عليها للمساهمين في النظام الأساسي للشركة تشمل على وجه التحديد أمور منها، الأولوية في إكتتاب أسهم شركة الميرة، الوصول إلى سجلات الملكية، حضور الجمعية العامة السنوية والغير عادية، ممارسة حقوق التصويت وتفويض حقوق التصويت إلى الوكلاء، قرار وتوزيع الأرباح وفقاً للجمعية العامة العادية، طلب عقد إجتماع الجمعية العامة، وضع ومناقشة جدول أعمال الاجتماع، وحقق الحصول على الردود على الأسئلة المطروحة، وطريقة التصويت على إنتخابات المجلس، والمشاركة في القرارات الرئيسية من خلال الجمعية العامة العادية وما إلى ذلك.

عقدت الجمعية العامة إجتماعها السنوي بتاريخ ١١ مارس ٢٠١٣، تم خلالها اعتماد القرارات التالية:

- سماع والموافقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات الشركة، والنتائج المالية المحققة في العام ٢٠١٢، وخطة الشركة المستقبلية.
- الموافقة على تقرير مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

• الموافقة على الميزانية العمومية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

• مصادقة الجمعية على تقرير الحوكمة الثالث عن العام ٢٠١٢

• الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع ٨٠٪ أرباح نقدية للمساهمين (٨ ريال قطري لكل سهم).

• إعفاء أعضاء مجلس الإدارة من أي إنتزامات للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، والموافقة على مكافآتهم.

• تعيين السادة ديلويت اند توش (Deloitte & Touche) كمدققي حسابات خارجيين للسنة المالية المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، متضمنةً المراجعة النصف سنوية، وتحديد أتعابهم لتلك السنة.

تم انتخاب السادة الآتي أسمائهم أعضاء لمجلس إدارة الشركة لمدة ثلاث سنوات:

من جانب القطاع الخاص (خمسة أعضاء)، وهم:

عضواً / سعادة الدكتور / صالح محمد سالم النائب

عضواً / السيد / أحمد عبد الله محمد علي الخليفة

عضواً / السيد / محمد إبراهيم محمد أبو يعقوب السليطي

عضواً / السيد / محمد عبد الله أحمد المصطوي الهاشمي

عضواً / السيد / حسن عبدالله حسن ابراهيم الأصمخ

من جانب حكومة دولة قطر وفي مقابل حصتها فقد تم تعيين كل من:

عضواً / سعادة السيد عبد الله بن خالد القحطاني

عضواً / الدكتور سيف سعيد السويدي

حضر جميع أعضاء مجلس الإدارة (الذين هم أيضاً أعضاء اللجان الفرعية لمجلس الإدارة)، وممثلين من وزارة الأعمال التجارة، والتدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين إجتماع الجمعية العامة السنوي.

معلومات المساهمة

تأسست شركة الميرة للمواد الإستهلاكية كشركة مساهمة قطرية وفقاً لأحكام القانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٤ بتحويل الجمعيات التعاونية إلى شركة مساهمة قطرية. تم إصدار القرار رقم ٤٠ لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ٢٨ فبراير ٢٠٠٥ من قبل وزارة الإقتصاد والتجارة لتأسيس الشركة وفقاً لأحكام المادة رقم ٦٨ من القانون رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ بشأن الشركات التجارية ونظام التأسيس الخاص بها.

رأس مال الشركة هو ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال قطري، مقسم إلى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم، بقيمة أسمية ١٠ ريال قطري للسهم الواحد.

تم إدراج شركة الميرة في سوق قطر للأوراق المالية بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩ (مؤشر رمز شركة الميرة هو: MERS). على قائمة الإدراج، مازال تكوين المساهمة في الشركة كما كان في تأسيسها منذ ٢٠٠٥ وهو على النحو التالي:

المساهمون	عدد الأسهم المملوكة	نسبة المساهمة
حكومة دولة قطر	٥,٢٠٠,٠٠٠	٢٦%
كافة مساهمي القطاع الخاص	١٤,٨٠٠,٠٠٠	٧٤%

يحدد النظام الأساسي المعدل للشركة بأن حكومة دولة قطر تمتلك ٢٦٪، وأن إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها أحد المساهمين يجب أن لا تتجاوز ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة. ستستمر شركة الميرة بالإعتماد على سوق قطر للأوراق المالية للحصول على معلومات صحيحة وحديثة لسجل المساهمة. لا يوجد إتفاق مساهمة ليتم الإفصاح عنه.

بتاريخ ٢٠١٢/٥/٣١، صادق مجلس إدارة شركة الميرة على قرارات هامة وافقت عليها الجهات المختصة والمساهمون في اجتماع الجمعية العامة الغير عادية المنعقد في ٢٠١٢/١٠/٨ ومنها زيادة رأس المال بنسبة ١٠٠٪ عن طريق طرح اسهم جديدة للاكتتاب للمساهمين الحاليين بسعر عشرة ريالات للسهم الواحد مضافاً إليها خمسة وثمانون ريالاً علاوة إصدار لكل سهم وتم تغيير هيكل رأس المال الشركة وفقاً لذلك، وقامت الشركة بتحديث وثائق تأسيسها بما يتوافق مع هذا التغيير.

- كذلك تمت المصادقة على قرار تعديل فقرة من المادة رقم (١٤) من النظام الأساسي لتقرأ " ولا يجوز أن يزيد مجموع ما يمتلكه المساهم الواحد على ٥٪ من إجمالي أسهم الشركة باستثناء حكومة دولة قطر.

- كذلك تمت المصادقة على قرار تعديل المادة رقم (٢٨) من النظام الأساسي لتقرأ " ينتخب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات ويجوز إعادة انتخاب العضو أكثر من مرة ويستنتج ممثلو حكومة دولة قطر من الانتخابات. غير أن مجلس الإدارة الأول يبقى قائماً بعمله لمدة خمس سنوات.

٢. مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة الإشراف الشامل على شركة الميرة، كما أنه يتولى مسؤولية مشتركة مع رئيس المجلس في إيصال وتنفيذ الخطة التجارية لشركة الميرة. يتولى مجلس الإدارة كافة الصلاحيات اللازمة لتنظيم وإدارة العمليات التجارية في الميرة.

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الإدارة، وأن يكون على علم، وأن يتحقق ويتصرف كما ينبغي لتعزيز أهداف شركة الميرة الإستراتيجية والتجارية. قام مجلس الإدارة بمراجعة الهيكل التنظيمي للشركة في إطار النشاط التشغيلي الحالي والهيكل التشغيلي القصير وطويل الأجل، مع الأخذ بعين الاعتبار خطط التوسع والتنمية في الأسواق المحلية والخارجية. إن الهيكل التنظيمي أدناه تم إعتماده في إجتماعه السابع المنعقد يوم الإثنين بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١١.

٢,٢. قواعد السلوك المهني للمجلس

يلتزم مجلس إدارة شركة الميرة بأعلى معايير النزاهة والسلوك التجاري، ويرى المجلس بأن العمل وفقاً لأعلى مستوى من الأمانة والنزاهة أمر بالغ الأهمية لحماية مصالح الميرة، ومساهمتها، وعملاء شركة الميرة.

وفقاً لذلك، فقد اعتمد المجلس قواعد للسلوك المهني لتعكس إلتزام الشركة بأعلى معايير السلوك الأخلاقي والأعمال. كما تم نشر قواعد السلوك المهني على الموقع الإلكتروني للشركة.

٢,٣. تكوين المجلس

إن مجلس إدارة تصريف الأعمال لمدة خمس سنوات قد انتهت مدته سابقاً. ووفقاً للنظام الأساسي الحالي للشركة، يتألف مجلس إدارة شركة الميرة حالياً من ٧ أعضاء، عضوان منهم عيّنتهم حكومة دولة قطر من بينهما رئيس المجلس. كما انتخب الأعضاء الخمسة المتبقون عن طريق الإقتراع السري والذي شمل المساهمين في الجمعية العامة السنوي الذي عقد في ١١ مارس ٢٠١٣ في الانتخابات التي تمت بإشراف كامل من ممثلي وزارة الأعمال والتجارة، ومدققي الحسابات الخارجيين. وقد أُتيح مبدأ "سهم واحد لصوت واحد" وفقاً للنظام الأساسي للشركة وقانون الشركات التجارية رقم ٥ لعام ٢٠٠٢ وتعديلاته، ولم تشارك حكومة قطر في هذه الانتخابات.

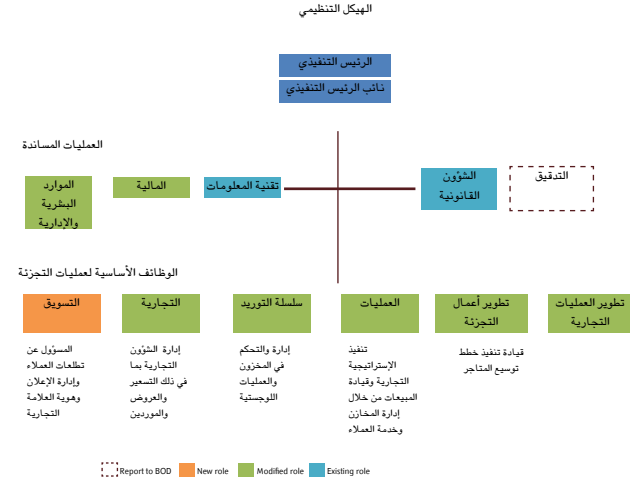
ويمكن الحصول على تفاصيل إضافية عن أعضاء مجلس الإدارة متضمن في الملحق رقم ١ لهذا التقرير.

تم توثيق تفويض السلطات والأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل الوظائف في وثائق الحوكمة، مع وجود حدود واضحة للسلطة بالإضافة للإحترام الصارم لمبدأ التوقيع المزدوج، والمتطلبات المتناسبة مع مبدأ (العيون الأربعة) لترخيص الصفقات التجارية. كما اعتمد مجلس الإدارة الإجراءات والسياسات التشغيلية في إجتماعه السابع المنعقد يوم الإثنين بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠١١، وفقاً للدراسات المتخصصة التي قام بها مجموعة من الخبراء الإستشاريين.

٢,١. ميثاق المجلس

إعتمدت شركة الميرة "ميثاق المجلس" لمساعدة مجلس إدارتها على ممارسة صلاحياته وأداء واجباته. ويُفصّل الميثاق الغرض من المجلس، تكوينه، إجراءات الإجتماعات، ومسؤوليات المجلس.

وحدّث ميثاق المجلس مؤخراً لضمان الإمتثال لقانون حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، وتم نشر الميثاق على موقع الشركة الإلكتروني ليصبح مرجعاً عاماً لأصحاب المصالح.



الإسم	الوظيفة	تاريخ التعيين الاول	التمثيل	الوضع	الاسهم المملوكة
سعادة السيد عبدالله بن خالد ناصر القحطاني	الرئيس	مايو ٢٠٠٧	حكومة دولة قطر	غير تنفيذي	-
د. سيف سعيد السويدي	نائب الرئيس	فبراير ٢٠٠٥	حكومة دولة قطر	غير تنفيذي	-
سعادة د. صالح محمد النابت	عضو	فبراير ٢٠٠٥	المساهمين	غير تنفيذي / مستقل	٣٥٧٦١
السيد أحمد عبدالله الخليفي	عضو	مايو ٢٠٠٧	المساهمين	غير تنفيذي / مستقل	٤٨٠٦٩
السيد محمد إبراهيم السليطي	عضو	يونيو ٢٠٠٧	المساهمين	غير تنفيذي / مستقل	٧٠٠٠٠
السيد محمد عبدالله مصطفى الهاشمي	عضو	مارس ٢٠١٠	المساهمين	غير تنفيذي / مستقل	٢٦٢٦
السيد حسن عبدالله حسن ابراهيم الأصمخ	عضو	مارس ٢٠١٣	المساهمين	غير تنفيذي / مستقل	٢٠٠٠

٢,٤. إجتماعات المجلس

إجتمع المجلس تسع مرات خلال الفترة المشمولة في التقرير وفق الجدول التالي:

إجتماعات المجلس	تاريخ الإجتماع	عدد الحاضرين	عدد الأعضاء الغائبين	الاصوات بالوكالة	تاريخ صدور جدول أعمال مجلس الإدارة
١	٩ فبراير ٢٠١٣	٦	١	-	٢٣ يناير ٢٠١٣
٢	١٥ إبريل ٢٠١٣	٥	٢	-	٠٨ إبريل ٢٠١٣
٣	١٥ مايو ٢٠١٣	٦	١	-	٢٩ إبريل ٢٠١٣
٤	١٧ يونيو ٢٠١٣	٥	٢	١	٠٩ يونيو ٢٠١٣
٥	٢٦ أغسطس ٢٠١٣	٥	٢	١	٠٤ أغسطس ٢٠١٣
٦	٢٣ سبتمبر ٢٠١٣	٦	١	-	٠٨ سبتمبر ٢٠١٣
٧	٢١ أكتوبر ٢٠١٣	٧	-	-	٠٦ أكتوبر ٢٠١٣
٨	١٨ نوفمبر ٢٠١٣	٧	-	-	٠٣ نوفمبر ٢٠١٣
٩	١٦ ديسمبر ٢٠١٣	٥	٢	٢	٠١ ديسمبر ٢٠١٣

٢,٥. الواجبات الإستثنائية لمجلس الإدارة

إن ميثاق المجلس للشركة يُفصّل واجب الرعاية والولاء (تضارب المصالح وإعتبارات صفقات الاطراف ذات العلاقة) الواجب رعايتها من قبل أعضاء المجلس في جميع الاوقات. يضمن الميثاق على وجه التحديد:

- أعضاء مجلس الإدارة على علم تام بأنه في حال وجود أي تعارض حقيقي أو متوقع في المصالح يشملهم، يُطلب من عضو مجلس الإدارة الإفصاح عن التعارض، والامتناع عن التصويت و/أو الحضور، عندما يتم تقديم أي قضايا تتعلق بالتعارض على مجلس الإدارة لإتخاذ القرار.
- يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة التصرف في نطاق السلطة التي وكلت إليهم بموجب النظام الاساسي للشركة، وتوجيهات المجلس المسنه حسب الاصول، وقرارات المساهمين، والقوانين واللوائح ذات الصلة.
- أعضاء مجلس الإدارة على علم بأنهم مسؤولون عن الخسائر التي تتعرض لها الشركة نتيجة أي عمل غير مصرح به وخارج نطاق سلطتهم.

٢,٦. تعريف أعضاء مجلس الإدارة وتطوير التعليم المستمر

يتوجب على كل عضو مجلس إدارة منتخب حديثاً أن يصبح ملماً بهيكل الشركة، والإدارة، وجميع المعلومات الأخرى التي تمكنه من تحمل مسؤولياته.

سياسة تدريب مجلس إدارة الشركة توفر لأعضاء المجلس توجيهات بشأن دعم التعليم المستمر والمعرفة التي يمكن الاستفادة منها.

٢,٧. واجبات أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين

ترد تفاصيل واجبات الأعضاء الغير تنفيذيين في الشركة في ميثاق المجلس. بشكل عام، تشمل الواجبات المشاركة في إجتماعات المجلس ولجان المجلس، ومداولة القضايا الإستراتيجية والسياسة والأداء والمساءلة والموارد والتعيينات الأساسية والمعايير التشغيلية: إدارة التعارض في المصالح، ومتابعة الأداء، وحوكمة الشركة، وحقوق المساهمين.

قد يطلب أغلبية الأعضاء الغير تنفيذيين في مجلس الإدارة رأي إستشاري مستقل، فيما يتعلق بأي قضية من قضايا الشركة، وذلك على نفقة الشركة.

٢,٨. الواجبات والممارسات الأخرى للمجلس

كافة ممارسات المجلس التي أوصى بها القانون تم دمجها في ميثاق المجلس المعتمد من قبل مجلس الإدارة. تشمل هذه الممارسات الوصول إلى المعلومات، حضور إجتماعات الجمعية العامة والتدريب الرسمي لأعضاء المجلس.

٢,٩. فصل الواجبات بين رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ضمنت الشركة فصل الأدوار بين رئيس مجلس الإدارة - سعادة السيد عبدالله بن خالد القحطاني والرئيس التنفيذي - السيد غي سوافاج. وتخضع وظائف كل منهما للإختصاصات المحددة والموثقة بشكل واضح.

٢,١٠. واجبات رئيس مجلس الإدارة

رئيس المجلس هو المسؤول عن ضمان حسن سير العمل في المجلس، بطريقة مناسبة وفعالة بما في ذلك إيصال المعلومات بشكل كامل ودقيق وفي الوقت المناسب إلى أعضاء مجلس الإدارة.

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي لجنة من لجان المجلس.

واجبات ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة تشمل ولكنها لا تقتصر على رئاسة المجلس، والاجتماعات العامة، وضمان سير فعّال لإجتماعات المجلس، وتشجيع أعضاء المجلس على المشاركة الفعالة، والموافقة على جدول أعمال إجتماعات المجلس، وتسهيل التواصل الفعال مع المساهمين و إيصال آرائهم إلى مجلس الإدارة، وتقييم أداء المجلس بشكل سنوي.

أنشأ المجلس أربع لجان هي: لجنة التدقيق، لجنة الإستثمار، لجنة المناقصات العامة، ولجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لتسهيل أعمال المجلس والمساعدة في تنفيذ مسؤولياته وقراراته.

١. لجنة التدقيق

تأسست لجنة التدقيق منذ عام ٢٠٠٥ من قبل المجلس، وتقوم اللجنة بإرسال التقارير إلى مجلس الإدارة بشأن مراجعتها لفاعلية نظم الرقابة الداخلية للسنة المالية وخلال الفترة لتاريخ الموافقة على البيانات المالية. بشكل عام، فإن لجنة التدقيق تسعى إلى ضمان أن تكون عملية الإدارة بأكملها توفر رقابة كافية على المخاطر الأساسية لشركة الميرة، من خلال النظر في التقارير الدورية من المراجعة الداخلية والخارجية، إلى جانب المناقشات مع كبار المديرين.

إنعقدت لجنة التدقيق ميثاقاً لمساعدتها في ممارسة صلاحياتها وأداء واجباتها، يُفصّل هذا الميثاق الغرض من اللجنة وتكوينها، وإجراءات إجتماعاتها ومسؤوليات اللجنة.

تتكون لجنة التدقيق من ٦ أعضاء:

الاسم	تسمية اللجنة	الوضع
السيد محمد إبراهيم السليطي	الرئيس	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
لسيد أحمد عبدالله الخليفي	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد حسن عبدالله حسن ابراهيم الأصمخ	عضو	عضو مجلس، غير تنفيذي / مستقل
السيد خالد إسماعيل علي	عضو تنفيذي	التدقيق الداخلي
السيد السيد محمد سالم	عضو وأمين سر تنفيذي	التدقيق الداخلي
السيد هشام وليد دلى	عضو تنفيذي	التدقيق الداخلي

الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة لديهم خبرة مالية ومحاسبية.

مسؤوليات اللجنة كما تم توثيقها في ميثاق لجنة التدقيق هي على النحو التالي:

- إعادة النظر بشكل سنوي في موائيق الإمتثال، ولجنة التدقيق، التدقيق الداخلي، والتوصية إلى المجلس بالتغييرات أو التحديثات.
- التوصية للمجلس بمرشحي مدققي الحسابات الخارجيين، والموافقة على تعويضات مدققي الحسابات الخارجيين، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، ومدى فعاليته.
- الموافقة على أي عمل غير التدقيق والتي يتعين على مدققي الحسابات الخارجيين القيام بها.

- المراجعة والتعاون في إستبدال، وتعيين وإعادة تعيين، أو إقالة رئيس الإمتثال والتدقيق الداخلي. أيضا مراجعة الأداء ويوصي مكافأة للرئيس من التدقيق الداخلي والالتزام.
- تأكيد وضمان إستقلال رئيس (رؤساء) الإمتثال، والتدقيق الداخلي، ومدققي الحسابات الخارجيين، بما في ذلك مراجعة الخدمات الإستشارات الإدارية، والرسوم المرتبطة بها التي يقدمها المدققون الخارجيون، كل ذلك بشكل سنوي.
- بالتعاون مع اللجان الأخرى، والإدارة، رئيس (رؤساء) الإمتثال، التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، تتم مراجعة المخاطر الهامة أو إحتتمالات التعرض الموجودة، وتقييم خطوات الإدارة المتخذة للحد من هذه المخاطر على الشركة.
- بالتشاور مع مدققي الحسابات الخارجيين ورئيس التدقيق الداخلي، يتم النظر في نطاق وخطة التدقيق الداخلي والخارجي.

- بالتعاون مع رئيس التدقيق الداخلي ومدققي الحسابات الخارجيين، يتم مراجعة تسييف جهود التدقيق، وضمان إكتمال التغطية، وتخفيض الجهود المكررة، والإستخدام الفعّال لموارد التدقيق.

بالتعاون مع مدير الشؤون المالية ومدققي الحسابات الخارجيين وعند الإنتهاء من المراجعة الفصلية و الفحص السنوي، تتم مراجعة مايلي:

- القوائم المالية الربعية والسنوية المدققة والبيانات المالية المراجعة السنوية والحواشي ذات الصلة، ونزاهة التقارير المالية للشركة وفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها في الشركة. تتولى لجنة التدقيق الموافقة بالنيابة عن المجلس، على كل القوائم المالية الربع سنوية والإعلانات المتمثلة لثلاث الأرباع الأولى من كل سنة مالية.
- تتولى لجنة التدقيق التوصية إلى مجلس الإدارة، الموافقة على النتائج المالية السنوية والإعلانات ذات صلة:

- تدقيق المدققين الخارجيين للقوائم المالية السنوي والتقارير المرتبطة بها.

• مدى كفاية نظام الرقابة المحاسبية للشركة.

• المساعدة المقدمة من الإدارة إلى المدققين الخارجيين.

• أي ملاحظات أو توصيات جوهرية ذات صلة من قبل المدققين الخارجيين والمدققين الداخليين مع ردود الإدارة عليها.

• أي تغييرات جوهرية مطلوبة في خطة تدقيق المدققين الخارجيين، وأي صعوبات خطيرة أو خلافات مع الإدارة تمت مواجهتها خلال عملية التدقيق وإيجاد الحلول لها، وغيرها من المسائل المتعلقة بعملية التدقيق.

• النظر والمراجعة السنوية لما يلي بالتعاون مع الإدارة ورئيس الإمتثال والتدقيق الداخلي:

- الملاحظات الجوهرية من قبل التدقيق الداخلي والإمتثال خلال السنة، وردود الإدارة الملحقة بها؛
- كفاءة الرقابة الداخلية للشركة على نظام الإدارة والأعمال والتكنولوجيا والممارسات ومخاطر الإمتثال؛
- أي تغييرات مطلوبة في النطاق المخطط من قبل رئيس التدقيق الداخلي وخطة تدقيق الإمتثال.

• الموازنة والتوظيف في التدقيق الداخلي والإمتثال.

- مراجعة الصفقات ذات المصلحة الشخصية، والأنشطة الغير ملائمة للشركة (إن وجدت).
- يستعرض مع رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال أو الإدارة، نتائج مراجعة إمتثال الشركة للقوانين الخارجية وقانون السلوك المهني للشركة.
- مراجعة المسائل القانونية والتنظيمية التي قد يكون لها أثر مادي على البيانات المالية، وسياسات الإمتثال المتبادلة ذات الصلة، والبرامج، والتقارير الواردة من الجهات التنظيمية.
- الإشراف على إدارة إستمرارية الأعمال وتخطيط إستمرارية الأعمال لصالح الشركة.
- لقاء رئيس (رؤساء) التدقيق الداخلي والإمتثال، ومدققي الحسابات الخارجيين، واللجان الأخرى، والإدارة في جلسات تنفيذية منفصلة لمناقشة أية أمور تكون بإعتقاد هذه المجموعات أنه من الواجب مناقشتها مع لجنة التدقيق.
- النظر في وإعداد خطاب إدراجه في التقرير السنوي والذي يصف تكوين لجنة التدقيق ومسؤولياتها، وكيف الوفاء بها.
- إجراءات إعداد التقارير ومحاضر لجنة التدقيق إلى المجلس، مع التوصيات التي تراها لجنة التدقيق مناسبة.

٢. لجنة الإستثمار

يهدف مساعدة مجلس الإدارة في تقييم أكثر تفصيلاً لفرص الإستثمار، أنشأت لجنة للإستثمار من قبل مجلس الإدارة من خلال قرارها بتاريخ ١٩ ابريل ٢٠٠٥.

اختصاصات لجنة الإستثمار تحدد أحكام تكوين اللجنة، إجتماعها، قراراتها، وتوصياتها وأدوارها ومسؤولياتها، وسياسة الإستثمار للمساعدة في اتخاذ القرارات الإستثمارية.

تتألف اللجنة من ٥ أعضاء:

الاسم	تسمية اللجنة	الوضع
سعادة الدكتور صالح محمد النائب	الرئيس	عضو مجلس غير تنفيذي / مستقل
السيد محمد إبراهيم السليطي	عضو	عضو مجلس غير تنفيذي / مستقل
السيد محمد عبدالله الهاشمي	عضو	عضو مجلس غير تنفيذي / مستقل
السيد غي سوافج	عضو	الرئيس التنفيذي – تنفيذي
الدكتور محمد ناصر القحطاني	عضو و أمين سر	نائب الرئيس التنفيذي – تنفيذي

اجتمعت اللجنة ١٣ مرة خلال العام ٢٠١٣.

مسؤوليات اللجنة هي على النحو التالي:

- دراسة ومراجعة واعتماد جميع المقترحات الإستثمارية المختلفة التي تم توجيهها من المجلس، وأية مسائل أخرى أحيلت إلى اللجنة.
- يمكن للجنة إتخاذ قرارات إستثمارية تصل إلى ١٠ مليون ريال قطري للإستثمار الواحد، وأي شيء يتجاوز ذلك يتم إحالته إلى المجلس نفسه.
- كمن إبتدأته الشركة في الأنشطة كما وردت في وثيقة التأسيس، ووفقا لقوانين دولة قطر.

(٣) لجنة المناقصات العامة

تأسست لجنة المناقصات العامة من قبل المجلس خلال جلسته بتاريخ ٧ مارس ٢٠٠٦ لضمان أن تشتري الشركة أفضل المواد والبضود. وبالإضافة إلى ذلك، تنفيذ الأعمال التجارية والحصول على الخدمات من خلال أفضل الوسائل والظروف الممكنة مع أقل تكلفة. لائحة المناقصات والمزايدات تحدد إختصاصات اللجنة.

تضم اللجنة ٧ أعضاء:

الاسم	تسمية اللجنة	الوضع
الدكتور / سيف سعيد السويدي	الرئيس	نائب رئيس مجلس الإدارة / غير تنفيذي
السيد / حسن عبدالله حسن إبراهيم الأصمخ	عضو	عضو مجلس غير تنفيذي / مستقل
الدكتور / محمد ناصر القحطاني	عضو	تنفيذي
السيد / تيك بو تشاو	عضو	تنفيذي
السيد / خالد إسماعيل علي	عضو - مدقق	تنفيذي - التدقيق الداخلي
السيد / عماد الدين محمود الكحلوت	عضو	تنفيذي
السيد / محمد علاء الدين منصور	أمين سر	أمين سر عام

٣) لجنة المناقصات العامة

اجتمعت اللجنة ٢٢ مرة خلال العام ٢٠١٣.

مسؤوليات اللجنة هي على النحو التالي:

- طرح المناقصات وتسليم العطاءات.
- دراسة وتقييم تقارير التقييم الفني والمالي في ضوء ما كان مقدم الطلب (العارض) قد إقترح.
- إصدار قرارات بشأن المناقصات أو تقديم توصيات بشأن العرض الأنسب، وفقاً لأحكام والإجراءات المنصوص عليها في "لائحة المناقصات والمزايدات".
- إعداد محضر لكل جلسة، والتي يتم توقيعه من قبل رئيس اللجنة وأعضائها الذين حضروا في نهاية كل إجتماع، بغرض تسجيل أعمال والتوصيات الصادرة عن اللجنة.

٤) لجنة الترشيحات والمكافآت

تأسست لجنة الترشيحات والمكافآت في ١٦/١٢/٢٠١٢ وتعد هذه اللجنة بعدة أمور أهمها:

- دراسة وتقديم الترشيحات لشواغر مجلس الإدارة.
- إجراء مراجعة دورية لمجلس الإدارة ولجنة للتأكد من مدى تطابق أعضائها مع المهارات والمعرفة المطلوبة.
- التأكد من وضع سياسة متكاملة للتعاقد والإحلال لأعضاء مجلس الإدارة.
- إصدار خطابات التعيين لأعضاء مجلس الإدارة.
- تقديم الإقتراحات لسياسة شاملة للتعويضات المالية.
- مشاوره الرئيس التنفيذي للتعويضات المالية المقترحة لشاغري الوظائف الإدارية العليا.

وتتكون هذه اللجنة من الأعضاء التالية أسمائهم:

رئيساً	الدكتور/ سيف سعيد السويدي
عضو	السيد/ محمد إبراهيم السليبي
عضو	السيد/ محمد عبد الله المصطفوي

واجتمعت اللجنة ٤ مرات خلال العام ٢٠١٣.

٤. أمين سر المجلس

وظفت شركة الميرة أمين سر للمجلس، الذي يحمل أيضا مسؤولية إضافية مديرا للشؤون القانونية في الشركة.

أمين سر المجلس يعمل بشكل وثيق مع رئيس مجلس الإدارة لترتيب الاجتماعات، ويلعب دوراً حيوياً في تسهيل الإتصال بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويحتفظ بمحاضر إجتماعات المجلس، ويتم توثيق قرارات المجلس.

أمين المجلس يحمل مؤهلاً جامعياً في القانون ولديه خبرة في دور مماثل لأكثر من ثلاث سنوات.

٥. معلومات المساهمة

يتم الإفصاح عن جميع المعلومات المالية في التقرير السنوي للشركة والمتوافر أيضاً على موقع الشركة.

تم وصف مساهمة كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في الفقرة ٣، أعلاه. ووصفت أسماء الأعضاء، وتكوينها، ومختلف اللجان التي شكلت من قبل المجلس في الفقرة ٣ أعلاه.

معلومات عن المساهمين المسيطرين والكبار هي على النحو التالي:

١. الاسهم المملوكة من قبل المساهمين المسيطرين

عدد الاسهم	أسم المساهم
٥,٢٠٠,٠٠٠	حكومة دولة قطر

٢. الإفصاح عن الاسهم المملوكة من قبل المساهمين الكبار

النظام الاساسي المعدل ينص على أن يكون مجموع الاسهم التي يمتلكها أحد من المساهمين لا تتجاوز ٥% من إجمالي أسهم الشركة وبالتالي المساهم الرئيسي الوحيد هو حكومة دولة قطر.

١٠ . سياسة توزيع الأرباح

إن دفع أرباح الأسهم ينشأ في ضوء توصية من مجلس الإدارة ويخضع لموافقة من قبل الجمعية العمومية للمساهمين. فيما يخص عام ٢٠١٢، تمت الموافقة على توزيع أرباح نقدية بقيمة ٨٠ مليون ريال قطري، أي ٨ ريالات قطرية للسهم الواحد من قبل الجمعية العامة السنوية الذي عقد في ١١ مارس ٢٠١٣.

١١ . سياسة المكافآت

النظام الأساسي للشركة يحكم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، حيث تخضع لموافقة الجمعية العامة، ولا يمكن أن تتجاوز ١٠٪ من صافي الأرباح يمكن توزيعه كمكافأة. في حال عدم تحقيق الشركة لأرباح خلال سنة معينة، يمكن أن توزع الشركة مبلغ إجمالي لأعضاء مجلس الإدارة، شريطة أن لا تتجاوز مكافأة أي عضو من أعضاء المجلس ١٠٠,٠٠٠ ريال قطري سنويا. لسنة ٢٠١٢، وافق المساهمون على مكافأة مجلس الإدارة بمبلغ ٤,٦٣٧,١٤٠ ريالاً قطرياً.

يقرر مجلس الإدارة تعويضات الإدارة العليا. وتتكون تعويضات الإدارة العليا من راتب ومكافأة بناء على الأداء. يقرر المجلس حدود مكونات الراتب الثابت.

يوافق المجلس على المكافأة المرتبطة بأداء الشركة، للرئيس التنفيذي والإدارة العليا والموظفين. في الوقت الحالي، تمارس شركة الميرة مراجعة الأداء السنوي والنصف سنوي لكل عضو من أعضاء فريق الإدارة العليا.

تفصح شركة الميرة في تقريرها المالي عن مكافآت المجلس، والإدارة الرئيسة كجزء من الإفصاح عن الأضرار ذات العلاقة في تقريرها المالي.

١٢ . الإمتثال

يقوم القسم القانوني في الشركة بشكل مستمر بتحديث مجلس الإدارة والإدارة العليا عن وضع القوانين والأنظمة الجديدة أو المتغيرة. تسعى الشركة على الدوام إلى الإمتثال لجميع القوانين واللوائح الجديدة أو المتغيرة.

وقعت لجنة المحاسبة لدى هيئة قطر للاسواق المالية بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ على الشركة غرامة مالية قدرها مائتي الف ريال قطري لمخالفة أحكام المواد (٤٧، بند ٢,٥٥ و ٥٥) من نظام الطرح والادراج الا أن الشركة تقدمت لدى اللجنة بعريضة تظلم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٢٠ وصدر حكم نهائي برفض التظلم.

٦ . حقوق أصحاب المصالح

العاملون في الشركة لهم حقوق متساوية على النحو المبين في سياسات وإجراءات الموارد البشرية في الشركة.

وافق مجلس الإدارة على سياسة الأجور والحزم التي توفر حوافز للموظفين وإدارة للشركة، وذلك بهدف أداء دائم في أفضل مصلحة للشركة.

٧ . نظام الرقابة الداخلية

مجلس الإدارة مسؤول عن نظام الرقابة الداخلية (ICS) في الشركة. وقد اعتمد المجلس مجموعة شاملة من الوثائق بما في ذلك الهيكل التنظيمي، وهيكل الدرجات والمرتبات، وتوصيف الوظائف، والسياسات والإجراءات، وتفويض السلطة المالي والتشغيلي لتنظيم عمليات الشركة. وقد كفل المجلس، من خلال تفويضات السلطة الموجودة، أنه لا يوجد فرد يتمتع بسلطات مطلقة.

تمتلك شركة الميرة وظيفة التدقيق الداخلي المستقل الذي يقدم تقاريره إلى لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. تمت الموافقة على الخطة السنوية للتدقيق الداخلي من قبل لجنة التدقيق والتي تغطي مجالات مختلفة من عمليات الميرة. لوظيفة التدقيق الداخلي حق الوصول في جميع الأوقات لجميع الحسابات والدفاتر والسجلات والأنظمة والممتلكات والأفراد من أجل الوفاء بمسؤوليات التدقيق فيها.

وظيفة التدقيق الداخلي تقدم تقارير شهرية إلى الإدارة، وتقارير ربعية إلى لجنة التدقيق.

٨ . صفقات الأطراف ذات العلاقة

للحصول على معلومات حول الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، يرجى الرجوع إلى ملاحظة رقم ٢٥ "الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" من القوائم المالية المدققة والموحدة لعام ٢٠١٣.

٩ . المدققون الخارجيون

عينت الجمعية العامة السنوية التي إنعقدت في ١١ مارس ٢٠١٣ "السادة ديلويت أند توش" في منصب مدقق خارجي لشركة الميرة لسنة ٢٠١٣، بناء على توصيات لجنة التدقيق ومجلس الإدارة، على أن يقدموا مراجعة نصف سنوية وتدقيق الحسابات في نهاية العام.

مدقق الحسابات الخارجي مستقل عن الشركة ومجلس إدارتها.

إدارة المخاطر

تقع على عاتق المجلس المسؤولية الشاملة عن إدارة الشركة. ولتعزيز ممارسات إدارة المخاطر، فإن شركة الميرة بصدد إنشاء وظيفة مستقلة لتقييم وإدارة المخاطر، وتوثيق واضح للأنظمة والسياسات والإجراءات فيما يتعلق بإدارة المخاطر، والتأكد من إجراء تقييم شامل للمخاطر، بما في ذلك تحديد وتنفيذ حدود المخاطر وإعداد تقرير عن المخاطر. سيحتفظ المجلس بمسؤولية الرقابة وضبط إدارة المخاطر، بدعم من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة ووظيفة إدارة المخاطر.

سيتم تعزيز عملية تخطيط التدقيق الداخلي عن طريق موازنة خطة التدقيق الداخلي المبنية على المخاطر مع ملف مخاطر الشركة، عند إنشائه.

سياسة الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح

في حين يتم الإفصاح عن الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة، قامت شركة الميرة بإعداد سياسة رسمية عن الأطراف ذات العلاقة والتي تحكم الصفقات التجارية مع الأطراف ذات العلاقة وتعارض المصالح المحتمل، فضلاً عن الممارسات والإفصاحات ذات الصلة. وتم الإفصاح عن هذه السياسة بعد اعتمادها.

في ضوء متطلبات الإفصاح المحددة في قانون حوكمة الشركات والمعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، فإن شركة الميرة ستعزز إفصاحها السنوي الحالي من قبل أعضاء المجلس والإدارة العليا فيما يخص مصالحهم، ومساهماتهم، وتداول أسهم الشركة، ومجالس الإدارة الأخرى، والصفقات الجوهرية مع الشركة، والتوظيف ومساهمة الأقارب، والمؤهلات والخبرات وغيرها من المصالح.

التداول الداخلي

قامت شركة الميرة بصياغة مبادئ توجيهية واضحة للتداول الداخلي وذلك لمنع أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من التداول في أسهم الشركة التي قد تكون عرضة للتداول الداخلي، والإفصاح عن المعلومات ذات الصلة حينما تكون متوفرة. وفي هذا السياق، سيتم تنفيذ عملية الإفصاح عن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

وقعت لجنة المحاسبة لدى هيئة قطر للأسواق المالية بتاريخ ٢٣/٠٤/٢٠١٢ على الشركة غرامة مالية قدرها مائتي ألف ريال قطري لمخالفة البند (٢) من أحكام المادة (١٧٣) من اللائحة الداخلية لسوق الدوحة للأسواق المالية وقد تقدمت الشركة بعريضة لاستئناف الحكم في ٢٣/١/٢٠١٣ ولم يصدر حكماً نهائياً حتى كتابة هذا التقرير.

١٣. تطوير عمليات الحوكمة

قامت شركة الميرة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتصميم عمليات الحوكمة والتي تم تنفيذها بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة:

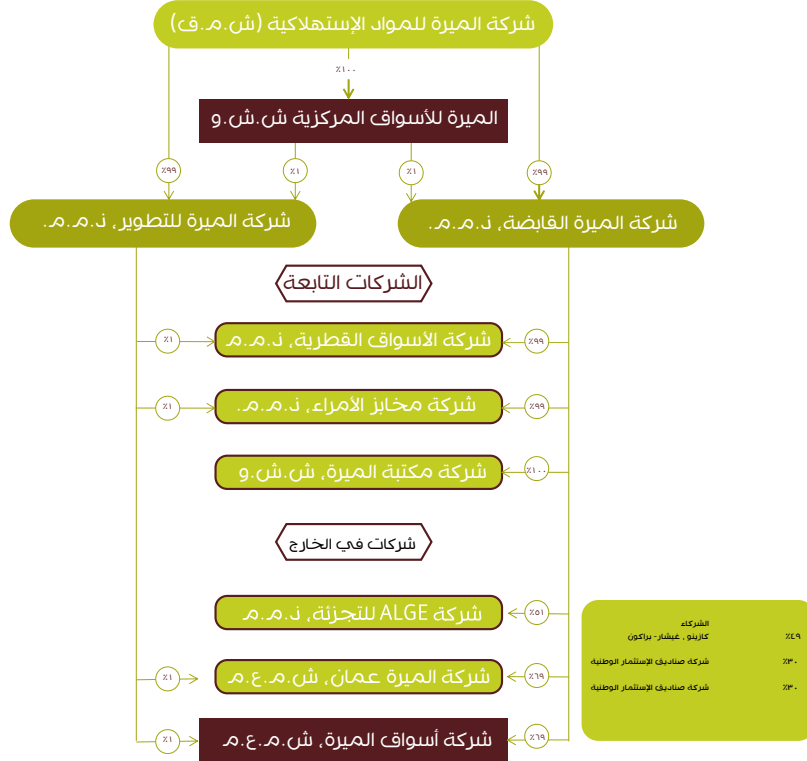
- عملية إجراء تقييم مؤثقة لأعضاء المجلس على أساس سنوي.
- خطة وعملية التدريب لأعضاء المجلس.
- عملية إعداد وإصدار التقرير السنوي لحوكمة الشركات.
- عملية متابعة إستقلال ودورة المدقق. وسيتم الإشراف على ذلك بشكل رسمي من قبل لجنة التدقيق.
- الوصول إلى المدراء الغير تنفيذيين في المجلس ولجنة التدقيق وذلك للحصول على رأي إستشاري مستقل على نفقة الشركة، تم إدراجه في ميثاق مجلس الإدارة، وموثيقه اللجان فرعية للمجلس.
- لجنة المكافآت وسياسة المكافآت
- قامت شركة الميرة خلال السنة المالية ٢٠١٢، بإنشاء لجنة مشتركة للتشريع والمكافآت. وقد عملت على إعداد سياسة مكافآت لتعرض على المجلس للنظر في اعتمادها مستقبلاً بغية تعزيز الآليات المتبعة في صرف مكافأة رئيس المجلس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا واللجان المختلفة، بحيث يسترشد بالممارسات والمحددات المتبعة محلياً وإقليمياً بما لا يتضارب والنظم المتبعة في دولة قطر. وينظر المجلس إلى أن اعتماد سياسة كهذه سيعزز الحوكمة في الشركة.

١٤. الخطوات التي تم إتخاذها لتحقيق الإمتثال بقانون حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA

المادة ٢ من قانون حوكمة الشركات المعتمد من هيئة قطر للأسواق المالية QFMA، يطلب من الشركات المدرجة الإفصاح عن مدى توافرها مع الأحكام الواردة في القانون، فضلاً عن تبرير وشرح الأسباب والمبررات وراء عدم التوافق.

الميرة تُقدر مبادئ الشفافية وتحرص على مشاركة خططها الحالية والمستقبلية، من حيث تعزيز مبادئ حوكمة الشركات، مع أصحاب المصالح فيها.

هيكل مجموعة الميرة



التدقيق الداخلي

بالإضافة إلى خدماتها القائمة المقدمة، قدم التدقيق الداخلي تقييماً موثقاً عن نظام الرقابة الداخلية بشكل أساسي سنوي.

الإبلاغ عن المخالفات

تم تصميم وتنفيذ آلية لتمكين الموظفين من الإبلاغ عن السلوك الذي يعتبر مشبوهاً، بصورة غير مشروعة وغير أخلاقية أو ضارة للشركة، و قد تم ضمان سرية المعلومات التي وردت، وحماية المُبَلِّغين عن المخالفات. كما تم الإشراف الرسمي على هذه العملية من قبل لجنة التدقيق.

العلاقة مع المستثمرين

لعدم إلزام الإبارة في إرساء تواصل شفاف ووثيق مع المساهمين، تم إعداد ونشر إجراءات وصول شاملة وواضحة للمعلومات من قبل للمساهمين.

السياسات والإجراءات

تم تحسين المجموعة الحالية والشاملة من وثائق الحوكمة، والسياسات الإدارية والمالية. وفي هذا السياق، تم مراجعة الوثائق الموجودة من قبل إستشاري متخصص وتعزيرها من خلال دمج الممارسات الحالية في الوثائق والتأكد من أن الوثائق تغطي كافة العمليات التشغيلية في شركة الميرة.

١٥ . الشركات التابعة

شركة الميرة للمواد الاستهلاكية (ش.م.ق.) هي الشركة الأم للشركات التالية:

- شركة الميرة القابضة "ن.م.م."
- شركة الميرة للتطوير "ن.م.م."
- شركة الميرة للأسواق المركزية "ش.ش.و."
- شركة الاسواق القطرية "ن.م.م."
- شركة مخايز الامراء "ن.م.م."
- شركة مكتبة الميرة "ش.ش.و."

شركات في الخارج

- ALGE لتجزئة "ن.م.م."
- شركة الميرة عمان "ش.م.ع.م."
- شركة أسواق الميرة "ش.م.ع.م."

الملحق ١ - أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد عبد الله بن خالد القحطاني

(رئيس مجلس الإدارة - مرشح من قبل حكومة دولة قطر)

يحمل سعادته درجة الماجستير في علوم الإدارة تخصص في المحاسبة من الجامعة الأميركية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٨، وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة قطر - كلية الإدارة والاقتصاد في عام ١٩٩٣. سعادته محاسب قانوني معتمد منذ عام ١٩٩٨، وخبير محاسبي ومالي مُسجّل في المحاكم منذ عام ١٩٩٩.

سعادته وزير الصحة العامة والأمين العام للمجلس الأعلى للصحة منذ ٢٨ أبريل ٢٠٠٩ حتى الوقت الحالي. وقد شغل سعادته أدواراً مرموقة مثل وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة، رئيس مجلس إدارة اللجنة المنظمة للألعاب الآسيوية (آسياد)، نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة حصاد. نائب رئيس لجنة المنافسة، عضو مجلس إدارة المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمارية، عضو مجلس إدارة مصرف قطر المركزي، رئيس مجلس الإدارة وعضو مجلس إدارة مهرجان قطر البحري، وعضو مجلس إدارة الهيئة الوطنية للصحة. سعادته رئيس لجنة المحاسبين القانونيين. سعادته أيضاً رئيس وعضو مجلس إدارة شركة الإستثمارات القطرية الرياضية (QSI).



الدكتور سيف سعيد السويدي

(نائب رئيس مجلس الإدارة - مرشح من قبل حكومة دولة قطر)

الدكتور سيف حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة دورهام، المملكة المتحدة. وحاصل على درجة الماجستير من جامعة بول ستيت، الولايات المتحدة الأمريكية. ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ولاية أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية.

يمتلك الدكتور سيرة مهنية واسعة وديناميكية. حالياً، يشغل الدكتور سيف منصب نائب رئيس جامعة قطر للتخطيط والتطوير منذ نوفمبر ٢٠٠٨ حتى الوقت الحاضر. تتضمن الخبرة السابقة كونه المدير التنفيذي لمشروع روافد، والمدير التنفيذي لمشروع سيردال في جامعة قطر. خدم في العديد من اللجان وفرق المهام في كل من قطر وخارجها. سجل الدكتور سيف الأكاديمية تضم لائحة من الأبحاث المنشورة في مجال تخصصه. وهو عضو مجلس إدارة شركة الميرة للمواد الاستهلاكية منذ عام ٢٠٠٥ حتى الآن. وهو نائب رئيس مجلس الإدارة من عام ٢٠٠٧ حتى الآن. وكان عضو مجلس إدارة سوق الدوحة للأوراق المالية (بورصة قطر حالياً) من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢.



الدكتور سيف يملك خبرة غنية في قطاع التعليم، حيث بدأ حياته المهنية في مركز دراسات التنمية في جامعة قطر في عام ١٩٨٣، ثم أصبح معيد في كلية الإدارة والاقتصاد في عام ١٩٨٥، وتمت ترفيته في وقت لاحق ليصبح "أستاذاً" في تخصصه. وبالإضافة إلى ذلك، كان نائب رئيس والمدير التنفيذي لتكريب وعمليات نظام أوراكل في جامعة قطر من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦. وكان رئيس لجنة المتابعة لترشيح أعضاء هيئة التدريس في جامعة قطر ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وعضواً في مجلس جامعة قطر ١٩٩٥-٢٠٠٣. يدير الدكتور سيف حالياً مشروعين طموحين جداً في جامعة قطر هما: الخطة الإستراتيجية للجامعة و الاعتماد المؤسسي للجامعة. هو رئيس لجنة المناقصات العامة في شركة الميرة.

سعادة الدكتور صالح محمد النابت

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

في يونيو من عام 2013 م عيّن سعادة الدكتور صالح بن محمد النابت وزيراً للتخطيط التنموي والاحصاء. وكان الدكتور صالح أميناً عاماً للتخطيط التنموي منذ يونيو 2011. وقبل تعيينه أميناً عاماً، كان سعادته يشغل منصب مدير إدارة التنمية المؤسسية بالأمانة العامة للتخطيط التنموي، وقبل ذلك شغل منصب مدير إدارة التنمية الاقتصادية بالوكالة. وساهم سعادته بشكل رئيس في تطوير رؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016.

أكاديمياً، حصل سعادة الدكتور صالح النابت على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال والاقتصاد. وحصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة قطر. وبعد تخرجه من الجامعة عمل لفترة قصيرة في مصرف قطر المركزي قبل ان ينتقل الى الوسط الأكاديمي عام 1993، فعمل بكلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر وقام بتدريس مقررات الاقتصاد حتى عام 2008. وهو رئيس لجنة الاستثمار في شركة الميرة.



السيد أحمد عبد الله الخليفي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

السيد الخليفي وهو طالب دكتوراه في خدمة التسويق في جامعة وارويك، المملكة المتحدة. وهو يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة الأمريكية.

شارك في منصب مساعد وزير للشؤون الإدارية في المجلس الأعلى للصحة منذ عام 2009. وكان نائب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشبكة قناة الجزيرة الشبكة من 2007 إلى 2009. كما أنه شغل منصب نائب المدير العام لدعم الشركات واللجنة المنظمة 2003-2007. وبالإضافة إلى ذلك، شغل السيد الخليفي عدة مناصب في مؤسسات تعليمية مختلفة ودوائر حكومية، بما في ذلك الخبرة في مجال التدريس في مجال إدارة الأعمال في جامعة قطر. هو عضو لجنة التدقيق في شركة الميرة.



السيد محمد إبراهيم السليطي

(عضو مجلس إدارة مُنتخب)

حصل السيد السليطي على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1989. وهو نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية، في شركة قطر للملاحة منذ عام 1998. وهو عضو في مجلس إدارة العديد من الشركات مثل شركة حلول للخدمات أوف شور ومجموعة شركات بروة وبروة بنك وشركة بيما للتأمين. هو رئيس لجنة التدقيق، وعضواً في لجنة الاستثمار في شركة الميرة.



السيد محمد عبدالله مصطفى الهاشمي (عضو مجلس إدارة مُنتخب)

السيد الهاشمي حاصل على شهادة بكالوريوس في علوم إدارة الأعمال والتسويق. وهو المدير العام لقطاع الأعمال الخاص مجموعة الهاشمي منذ عام ٢٠٠٧. لدى السيد الهاشمي خبرات أخرى، حيث إنه مدير/محلل تسويق أول بنك قطر للتنمية الصناعية منذ ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٥. شغل منصب مدير تطوير الأعمال في شركة الخليج للمخازن ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٧، وتقلد عضوية مجلس إدارة النادي الأهلي ٢٠٠٠-٢٠٠٧. وهو عضو لجنة الإستثمار في شركة الميرة.



السيد حسن عبدالله حسن ابراهيم الأصمخ (عضو مجلس إدارة مُنتخب)

حصل على بكالوريوس إدارة أعمال في عام ٢٠٠٠ من جامعة ميامي، فلوريدا. عمل بالخدمات المصرفية ببنك "HSBC". عمل بالخدمات المصرفية بالبنك التجاري في الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥. حالياً رئيس قسم الخدمات المصرفية الخاصة ببنك قطر الوطني.

